

التجارة الالكترونية بالجزائر في ظل تطور استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال

أ.آيت أمبارك سامية*

Résume:

La volonté de l'Algérie d'intégrer l'économie mondialisée, marquée par la liberté commerciale et les technologies de l'information et de la communication, nécessite de suivre les récentes évolutions économiques. Le commerce électronique constitue un élément important parmi ces évolutions. Dans ce contexte, la présente étude tend à examiner la réalité du commerce électronique en Algérie et les perspectives de son développement à travers l'étude d'un échantillon d'entreprises Algériennes. On peut dire qu'en dépit de l'existence effective de cette pratique en Algérie le commerce électronique existe en Algérie. son utilisation demeure limitée en comparaison avec les pays développés. La promotion du commerce électronique en Algérie nécessite un série de pré-requis juridiques, financiers et technologiques, en particulier ce qui est concerne l'utilisation efficace des technologies de l'information et de la communication.

الملخص: إن سعي الجزائر للاندماج في الاقتصاد يمكن القول أنه رغم الوجود الفعلي لهذه الممارسة المعولم، القائم على التجارة الحرة وتكنولوجيات في الجزائر، تبقى استخداماتها محدودة مقارنة الإعلام والاتصال، يفرض عليها مواكبة التطورات بالدول المتقدمة. فترقية التجارة الالكترونية في الاقتصادية الحديثة. تشكل التجارة الالكترونية الجزائر يستوجب جملة من المتطلبات التشريعية إحدى أهم هذه التطورات. في هذا السياق تحاول والمالية والتكنولوجية خاصة منها ما يتعلق هذه الدراسة تحديد واقع وآفاق التجارة الالكترونية بالاستخدام الفعال لتكنولوجيا الإعلام والاتصال. في الجزائر، وآفاق تنميتها من خلال دراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية.

* أستاذة مساعدة أ، جامعة الجزائر 3.

مقدمة:

لقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال أشكالها العصرية المتطورة، المتسارعة، والمتعددة في جعل كل من يرغب الدخول في النظام العالمي الجديد القائم على العولمة وتحرير تجارة السلع والخدمات أن يبحث وينشئ مقومات وآليات تساعد في خوض هذا السباق.

فلا شك أن ظهور الإنترنت وامتداد استعمالها في نقل المعلومات وتخزينها وتبادل السلع والخدمات القابلة للنقل إلكترونياً، ساهم في تشكيل ركيزة أساسية في التجارة الدولية والمحلية خاصة في الدول المتقدمة، باعتبارها الوسيلة الهامة في انجاز اتفاقيات الأعمال والإعلان والتسويق والتبادل التجاري، مما أدى إلى انتشار مفهوم التجارة الإلكترونية الذي تعاضم دورها نظراً لتأثيرها الفعال على الأسواق وأداء المؤسسات وقدراتها التنافسية.

إشكالية البحث:

تشهد التجارة الالكترونية نمواً متزايداً خاصة عبر شبكة الإنترنت، حيث أصبح هذا النمو يشكل تحدياً هاماً على المستوى الدولي مما حرك عجلة البحث لدى علماء الاقتصاد لتشخيص الدقيق لهذا النوع الجديد من التجارة، والبحث عن سبل تطويره.

إن سعي الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يفرض عليها مواكبة كل هذه التطورات الاقتصادية الحديثة، والتجارة الالكترونية واحدة من هذه التطورات.

من خلال ما تقدم تظهر لنا إشكالية نسعى إلى مناقشتها في هذا المقال الاقتصادي على النحو التالي:

في ظل النظام العالمي الجديد القائم على العولمة وتحرير التجارة وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال، كيف يمكن للجزائر التكيف مع هذه المستجدات لتبني التجارة الالكترونية ؟

لمعالجة هذه الإشكالية ارتأينا التطرق إلى المحاور التالية:

أولاً: واقع التجارة الالكترونية في الجزائر

ثانياً: مواقع الويب التجاري وآفاق التجارة الالكترونية في الجزائر

ثالثا: تحديات التجارة الالكترونية في الجزائر وسبل معالجتها

أولا: واقع التجارة الالكترونية في الجزائر

إن التجارة الالكترونية في الجزائر بالمعنى الصحيح ليست متطورة ولكن في الوقت الراهن توجد بعض المواقع التي تقدم خدمات للمواطنين المحليين وحتى للخارج، إذ يتم الدفع بموجب أمر الشراء أو بحوالة بريدية أو عن طريق الاتصال المباشر مع البائع.

وقد صنف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD لسنة 2016 الجزائر في المرتبة 95 عالميا في مبيعات التجزئة عبر الانترنت نسبة إلى إجمالي المبيعات بالمتاجر، ووفقا للتقرير الذي ضم 137 دولة بلغت حصة الأفراد المستخدمين.

للالانترنت في الجزائر 18 % وحصة الأفراد في بطاقات الائتمان 6 % وبلغ رصيد الجزائر وفقا لمؤشر قيمة التجارة الالكترونية لسنة 2015، 32.3 نقطة من مجموع 100 نقطة وقد اعتمد التقرير على أربع مؤشرات فرعية هي انتشار استخدام الانترنت والخوادم المؤمونة، وانتشار بطاقات الائتمان والموثوقية البريدية.¹

1- واقع قطاع تكنولوجيايات الإعلام والاتصال في الجزائر:

تضم تكنولوجيايات الإعلام والاتصال سائر التكنولوجيايات المتعلقة بمعالجة المعلومات وتراسلها، ورغم أن التقارب الرقمي يسعى إلى جعل الحدود بينها في اضمحلال متزايد، فإننا نستطيع التمييز بين:

الاتصالات: الهاتف النقال، الهاتف الثابت.

تكنولوجيايات الإعلام: البرمجيات، التجهيزات والخدمات المعلوماتية.

إن الدور الأساسي لتكنولوجيايات الإعلام والاتصال هو توفير دعامة لتشبيد مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي، وبالتالي تعد ترقية الوسائل التي تسمح بتبادل المعلومات عملية ذات أولوية في هذا المجتمع .

أ- الهاتف الثابت والهاتف النقال:

عرف قطاع البريد والاتصالات تغييرا وفقا للقانون رقم **03/ 2000** لـ 25 أوت 2000، والذي عمل على تفرقة خدمات البريد عن خدمات الاتصالات وكانت المحصلة الهياكل التالية:

1- بريد الجزائر: **Algérie poste** مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي.

اتصالات الجزائر: **Algérietélécom** شركة مساهمة لها خطوط الهاتف الثابت مع فروعها **Mobilis** و **DJAWEB** - **Mobilis**: مزود خدمة الهاتف النقال. **DJAWEB** - : مزود الانترنت

2- إن فتح سوق الاتصالات للتنافس سمح لمزودي خدمات الهاتف النقال المتعددة الجنسيات الاستثمار في الجزائر وتتمثل:

- أوراسكوم تيليكوم الجزائر **Algérie Tétécom Orascom**: مزود مصري لخدمة الهاتف النقال، تحصل على التيسير لمزاولة النشاط سنة 2001.

- الوطنية تيليكوم الجزائر **Algérie Télécom Watania**: مزود كويتي لخدمة الهاتف النقال، تحصل على التيسير لمزاولة الخدمة سنة 2004.

كما أنه في مجال الاتصالات يتجاوز استخدام الهاتف النقال الهاتف الثابت في الجزائر، إذ أن انتشار الهاتف النقال في الجزائر يفوق المعدل الإفريقي ويقارب معدل البلدان المتقدمة.

إذ بلغ عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت خلال سنة 2015 حوالي 3 267 592 مليون مشترك، (منها 3 013 460 مشترك في الهاتف الثابت السلكي و 254 132 في الهاتف الثابت اللاسلكي WLL)، وهو ما يمثل تطور.

بنسبة 5.45٪ مقارنة بسنة 2014. كما بلغت نسبة الأسر الحائزة على خط هاتفي ثابت ما يعادل 41.65٪ سنة 2015 مقابل 40.04٪ في سنة 2014.²

إلا أنه يتضح لنا جليا أن تكنولوجيا الهاتف الثابت تنمو ببطء وهذا بالنظر إلى معدل الاختراق فهو لا يتجاوز 41.65٪ وهذا معناه أن أغلب الجزائريين لا يملكون هاتفا ثابت وهذا ما يعرقل نفاذ الأسر الجزائرية إلى التجارة الالكترونية، باعتبار أن الهاتف الثابت نافذة على شبكة الانترنت.

كما سجل العدد الإجمالي لمستخدمي الهاتف النقال 43 227 643 سنة 2015 مسجلا انخفاضاً يقدر بـ 70 531 مشترك مقارنة بسنة 2014 ، محققاً بذلك تراجعاً في النمو يقدر بـ 0.16% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

من أصل 43 مليون مشترك، 26.909 مليون هم مشتركون في شبكة GSM ، أي 62.25 % مقابل 16.319 مليون مشترك في شبكة الجيل الثالث 3G ، أي 37.75 % . موزعة على المتعاملين الثلاثة للهاتف النقال كآلاتي³:

الجدول: الحظيرة الإجمالية لمستخدمي الشبكات النقالة . (3G GSM) حسب المتعاملين

التطور	2015	2014	
% 9.95 +	14 318 169	13 022 295	اتصالات الجزائر للنقال
%10.75 -	16 611 115	18 612 148	أوبتيكوم تيليكوم الجزائر
% 5.44 +	12 298 360	11 663 731	الوطنية لاتصالات الجزائر
%0.16 -	43 227 643	43 298 174	العدد الإجمالي للمستخدمين 3G و GSM

المصدر: مرصد سوق الهاتفية النقالة في الجزائر/ سنة 2015، تقرير سلطة الضبط للبريد

والمواصلات السلكية واللاسلكية arpt، ص 2.

ب- الإنترنت في الجزائر:

دخلت خدمة الانترنت للجزائر عام 1993 عن طريق مركز CERIST وهو مركز للأبحاث تابع للدولة، وبعد خمسة سنوات من هذه البداية المحدودة صدر المرسوم التنفيذي 256/98 لعام 1998 الذي أنهى احتكار الخدمة من الدولة وسمح للشركات الخاصة بتقديم خدمات الإنترنت، واشترط المرسوم أن يكون مقدمي الخدمة لأغراض تجارية جزائري الجنسية، ويتم تقديم الطلبات مباشرة إلى وزير الاتصالات، وفي عام 1998 ظهرت أولى شركات التزويد الخاصة وارتفعت أعداد مقدمي الخدمة إلى 18 شركة بحلول مارس عام 2000 ورغم تحرير قطاع الاتصالات بشكل كبير إلا أن الوضع الحالي خاصة بالنسبة لشبكة الانترنت ما يزال ضعيفاً مقارنة بدول الجوار، وتكشف إحدى الإحصائيات المتوفرة أن مجموع مستخدمي الانترنت في

الجزائر بلغ 1.9 مليون شخص حتى نهاية 2005 ، كما قالت دراسة للأمم المتحدة أنه في عام 2004 كان عدد المشتركين في خدمات الانترنت لا يتجاوز 5000 مشترك، وأرجعت الدراسة أهم أسباب هذا التأخر التكنولوجي إلى غياب ثقافة نشر التكنولوجيا المعلوماتية بين أفراد المجتمع مما يجعل المواطن لا يلجأ لاستخدام هذه التكنولوجيا إلى في حالة الضرورة الحتمية. ولكن أنشاء إعداد التقرير للطبع أعلنت وكالة الأنباء الجزائرية في تقرير لها نشرته في أكتوبر 2006 أن السوق الجزائرية شهدت في قطاع الاتصالات طفرة غير مسبقة خلال عام واحد (مقارنة بالأرقام السابقة المتاحة) وأن عدد مستخدمي شبكة الانترنت قد بلغ ثلاثة ملايين مستخدم بحلول يوليو 2006، في حين بلغ من يستخدم الانترنت عالي السرعة ADSL منهم 700 ألف شخص.⁴

وبخصوص شبكة الإنترنت فائق السرعة، فإن عدد الزبائن المشتركين في مختلف الشبكات بلغ 5 230 000 مشترك مع نهاية سنة 2012 أي نسبة ولوج تقدر بـ 14 بالمائة.

أما في سنة 2015 بلغت الحظيرة الإجمالية للإنترنت في الجزائر 18 583 427 مليون مشترك منها 16 319 027 مليون من مستخدمي الانترنت النقال للجيل الثالث G3 مقابل 1 838 492 مليون مشترك ADSL .

من بين 18 583 427 مليون مشترك في الانترنت، 87.81 % هم من مستخدمي الانترنت النقال للجيل الثالث 3G مقابل 9.89 % من مستخدمي ADSL ، 2.8 % من مستخدمي انترنت الجيل الرابع 4G LTE الثابت، 0.01 % هم مستخدمي Wimax، و 0.003 % فقط هم مشتركو VSAT .

كما بلغت كثافة الانترنت إلى غاية 13 ديسمبر 2016 نسبة 46 % أي 46 مشترك في كل 100 نسمة

شهدت سوق الإنترنت زيادة كبيرة مقارنة بالسنة السابقة، وترجع هذه الزيادة بصورة رئيسية إلى إطلاق خدمات الانترنت النقال من الجيل الثالث G3 و الجيل الرابع 4G LTE الثابت، وبالتالي فقد انتقلت حظيرة مستخدمي الانترنت من 110 938 10 مليون مشترك في سنة 2014 إلى 18 583 427 مليون مشترك.

الجدول: تطور الحجم الإجمالي لمستخدمي الانترنت

التطور	2015	2014	
مستخدمو ADSL	1 838 492	1 518 629	+ 21.06 %
مستخدمو أنترنت الجيل الرابع للثابت LTE4G	423 280	80 693	+ 424.56 %
3G مشتركو انترنت الجيل الثالث	16 319 027	8 509 053	+ 91.78 %
مستخدمو Wimax	2008	2021	- 0.64 %
مستخدمو VSAT	620	542	+ 14.39 %
العدد الاجمالي لمستخدمي الانترنت	18 583 427	110 938 10	+ 83.80 %

المصدر: مرصد سوق الانترنت في الجزائر/ سنة 2015، تقرير سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية arpt، ص 3.

ج- أجهزة الكمبيوتر

تشهد الجزائر في الفترة الأخيرة نموا هائلا لمستخدمي الإنترنت، إذ أصبحت الأسر تكتسب المزيد والمزيد من الأجهزة، وظهر الوعي الفردي والجماعي لأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث يشهد استعمال أجهزة الكمبيوتر نموا هائلا، حيث بلغ عدد أجهزة الكمبيوتر المستعملة حوالي 3763607 جهاز سنة 2011، كما تقدر عدد أجهزة الكمبيوتر التي تباع سنويا حوالي 200000 جهاز، كما أطلقت وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال مشروع "أسرتك" بتاريخ 22 أكتوبر 2005، وهذا لتزويد كل أسرة جزائرية بجهاز كمبيوتر من خلال التمويل البنكي. ولكن لم يبلغ هذا المشروع أهدافه المرجوة.

د- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الجزائرية :

أجريت دراسة ميدانية على 100 مؤسسة جزائرية مرتبطة بالانترنت بغرض تحديد إذا كانت هذه المؤسسات قادرة على التكيف مع التحولات العميقة في بيئتها الاقتصادية فيما يتعلق باستخدام التجهيزات المعلوماتية والبرمجية. من بين نتائجها:

لا تزال المؤسسات الجزائرية متأخرة فيما يتعلق بمختلف الأدوات والتقنيات الخاصة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال حيث أنه في سنة 2009، أقل من 20 % من المؤسسات مرتبطة بالانترنت و 5% فقط منها تمتلك مواقع الكترونية ويرتفع إلى 13 % مع حساب المؤسسات المتوسطة، ونسبة التجهيز للمؤسسات بأجهزة الإعلام الآلي بلغت حوالي 40 %. أما نسبة المؤسسات المتخصصة في تكنولوجيا الاتصال، فإنها لا تتجاوز في الجزائر 3 % من إجمالي المؤسسات النشطة مع حساب كافة المؤسسات المتخصصة في الإلكترونيك والمعلوماتية. ومع التدقيق في هذه المؤسسات يسجل بأن أكثر من 25 % منها متخصصة في التوزيع والتسويق للمنتجات المعلوماتية، وحوالي 1 % منها متخصص في إقامة مواقع شبكة الانترنت وتطوير المحتوى.

كما أطلقت وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال مشروع "الجزائر الالكترونية" الذي يتضمن خطة متماسكة وقوية إلى تعزيز أداء الاقتصاد الوطني والشركات والإدارة كما أنه يسعى إلى تحسين حياة المواطنين من خلال تشجيع نشر واستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وهذه خطوة جيدة قامت بها وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، إذ أصبح من الضروري تحديد وتنفيذ رؤية مستقبلية ومقاربة عملية لجعل مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي يؤثران على النمو الاقتصادي ويشكلان اقتصادا بديلا للموارد النفطية.

2- الدفع الالكتروني في الجزائر ومختلف المشاريع المتعلقة به :

في إطار تطوير تسيير التعاملات النقدية ما بين المصارف الجزائرية، وتحسين الخدمة المصرفية، علاوة على زيادة حجم تداول النقود ووضع الموزعات الآلية DAB على مستوى هذه المصارف، تم إنشاء شركة ذات أسهم SATIM عام 1995 ما بين المصارف الثمانية الوطنية (بنك الجزائر الوطني، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، البنك الخارجي الجزائري، بنك البركة الجزائري، الصندوق الوطني للدخار والتوفير، القرض الشعبي الجزائري، لصندوق الوطني للتعاون الفلاحي)، تقوم بصناعة البطاقة المصرفية الخاصة بالسحب

حسب المقاييس المعمول بها دولياً، وطبع الإشارة السرية، قامت شركة SATIM عام 1996 بإعداد مشروع لإيجاد حل للنقد بين المصارف، تحققت الخطوة الأولى من هذا المشروع عام 1997 بإعداد شبكة نقدية إلكترونية بين المصارف في الجزائر، لا تغطي هذه الشبكة إلا الخدمات المتعلقة بإصدار البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب من الموزع الآلي محلياً، وبالتالي أصبح بإمكان المصارف المحلية والأجنبية تقديم خدمة سحب الأموال باستخدام الموزع الآلي، تعمل شركة SATIM على تأمين قبول البطاقة في جميع مصارف المشاركين، وإجراء عملية المقاصة لصفقات السحب بين المصارف، حيث تؤمن تبادل التدفقات المالية بين المشاركين والمؤسسة المسؤولة عن المقاصة، كما تعمل على كشف البطاقات المزورة.⁵

إذ عرفت الخدمات المصرفية الإلكترونية، أو وسائل الدفع والسحب النقدي الحديثة في الجزائر منذ سنة 1997⁶ فعالية كبيرة، حيث أن أكثر من 3.6 مليون أورو⁷ خصصت لتعميم وتطوير كل ما يخص البطاقات البنكية (CIB) les carte interbancaire، والموزعات الآلية للأوراق النقدية للبنوك (DAB) distributeurs automatiques de billets، وكذا نهائيات التسديد الإلكتروني (TPE) les terminaux de paiement électronique خاصة من الناحية التقنية.

رغم التطور التقني للدفع الإلكتروني في الجزائر، إلا أن القطاع النقدي يتلقى عدة عراقيل في الجانب التطبيقي، فرغم وصول (حسب شركة SATIM) عدد البطاقات البنكية CIB المتداولة أكثر من 800 000⁸ سنة 2011 بطاقة إلا أن استخدامها في السحب عبر الموزعات الآلية للأوراق DAB التي تقدر ب 1300 موزع ما هو إلا 16 000 سحب يومياً، كما يستعمل فقط نسبة 1% من مجموع 5 000 محطة تسديد إلكترونية⁹ TPE. وما يفسر هذا هو غياب ثقافة الدفع الإلكتروني وكذا التخوف الراجع لعدم توفر الحماية القانونية لمستعملي هذه البطاقات، إلى جانب ذلك التوزيع المحدود لمحطات الدفع إذ لا نجد سوى في المراكز التجارية الكبرى والفنادق وبعض الصيدليات، مما لا يسمح للأغلبية بالوصول إليها.

إن التغيرات الاقتصادية والتجارية المتواصلة جعلت الجزائر مجبرة على مسايرة التغيرات وأقلمة أنظمتها بما هو متعامل به في الخارج خاصة ما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المنتعشة بالسوق الجزائرية والتي يطالب أصحابها تسهيل الإجراءات المصرفية لنقل الأموال وصرف العملة الصعبة، وهذا ما أدى إلى ظهور مشاريع عديدة هدفها تسوية الدفع عبر الانترنت، من بينها:

- مشروع شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM سنة 2009، أين تم عرض نظام الدفع الالكتروني عبر الانترنت في الجزائر.

- مشروع مؤسسة "ePay.dz" (*) وهي وسيلة للدفع الالكتروني عبر الانترنت في الجزائر، أنشأها السيد "محمد حمزة" (**)، وهي ليست بنك إذ تلعب ePay.dz دور الوسيط في المعاملات التجارية بين الأفراد والتجار. مبدؤها مماثل لمبدأ المؤسسة العالمية PayPal (***)، وهي مبادرة حسنة لأن الساحة الجزائرية تخلو من هذا النوع من مؤسسات الدفع الالكتروني.

إن التطور الملحوظ في الجانب التقني للخدمات المصرفية الإلكترونية بالجزائر، سمح بانطلاق خدمة الدفع الالكتروني يوم 03 أكتوبر 2016، حسب ما أقره الوزير المنتدب المكلف بالاقتصاد الرقمي وعصرنة الأنظمة المالية معتصم بوضياف في حوار له على القناة الثالثة ضمن برنامج ضيف التحرير، حيث أن حاملي بطاقات الدفع الالكتروني الذين بلغ عددهم 1.300.000 مليون سيمكنهم الاستفادة من هذه الخدمة بمجرد حصولهم على الأرقام السرية لبطاقاتهم عبر موقع الكتروني.

إذ أن عددا من المؤسسات إلى جانب 11 بنك عمومي و خاص على أتم الاستعداد لتقديم خدمة الدفع الالكتروني في مرحلة اولية على أن تشرك كافة البنوك و المؤسسات في مرحلة ثانية، كما تكفل بنك الجزائر بتأمين خدمة الدفع الالكتروني من أي قرصنة، بهدف خلق الثقة في استعمال بطاقة الدفع الإلكتروني، موضحا أنه تم وضع موقع إلكتروني يسمح للزبائن بتقديم طلب الحصول على بطاقاتهم و كلمة السر الخاصة بها و تحديد آلات التخليص و كذا آلات توزيع الأوراق النقدية و شرح قواعد الاستعمال السليم و المؤمن لبطاقات الدفع الإلكتروني. وهذا كله سيساهم في تسريع مشروع عصرنة النظام البنكي في الجزائر.

3- الإطار القانوني للتجارة الالكترونية في الجزائر:

يتصف الجانب القانوني للتجارة الالكترونية في الجزائر بوجود فراغ تشريعي إلا أنه يمكن أن نحكم على أن التشريعات السارية حاليًا في الجزائر توفر جزء كبير من البنية التشريعية للتجارة الإلكترونية ويمكن اعتبارها كمقدمات تفسح المجال لنشوء وتطبيق التجارة الالكترونية من بينها:

- القانون رقم 04/ 02 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق ل 23 يونيو سنة 2004، يحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية

المادة 05: يجب أن يكون إعلام المستهلك بأسعار وتعريفات السلع والخدمات عن طريق وضع علامات أو وسم أو معلقات أو بأية وسيلة أخرى مناسبة. يجب تبيين الأسعار والتعريفات بصفة مرئية ومقروءة.

المادة 03: يعطي مفهوم

* عقد: كل اتفاق أو اتفاقية تهدف إلى بيع سلعة أو تأدية خدمة، حرر مسبقا من أحد أطراف الاتفاق إذعان الطرف الآخر بحيث لا يمكن لهذا الأخير إحداث تغيير حقيقي فيه.

يمكن أن ينجز العقد على شكل طلبية أو فاتورة أو سند ضمان أو جدول أو وصل تسليم أو سند أو أي وثيقة أخرى مهما كان شكلها أو سندها تتضمن الخصوصيات أو المراجع المطابقة لشروط البيع العامة .

* إشهار: كل إعلان يهدف بصفة مباشرة أو غير مباشرة إلى ترويج بيع السلع أو الخدمات مهما كان المكان أو وسائل الاتصال المستعملة.

- المرسوم التنفيذي رقم 05 / 468 المؤرخ في 8 ذي القعدة عام 1426 الموافق لـ 10 ديسمبر سنة 2005، يحدد شرط تحرير الفاتورة وسند التحويل ووصل التسليم والفاتورة الإجمالية وكيفية ذلك.

المادة 04: يجب أن تحتوي الفاتورة على الختم الندي وتوقيع البائع إلا إذا حررت عن طريق النقل الإلكتروني كما تنص عليه أحكام المادة 11 أدناه، مع العلم أنه لا يمكن استعمال هذه الأخيرة إذا كان الأمر يتعلق بتسوية النفقات العمومية.

المادة 11: استثناء لأحكام هذا المرسوم، يسمح بتحرير الفاتورة وإرسالها عن طريق النقل الإلكتروني الذي يتمثل في نظام إرسال الفواتير المتضمن مجموع التجهيزات والأنظمة المعلوماتية التي تسمح لشخص أو لأكثر بتبادل الفواتير عن بعد.

يجب أن يتم استعمال الأسلوب المذكور أعلاه في الفقرة السابقة وفق الكيفيات والإجراءات المحددة بقرار مشترك بين الوزراء المكلفين بالتجارة والمالية وبالمواصلات السلكية واللاسلكية.

- القانون رقم 09/ 03 المؤرخ في 29 صفر 1430 الموافق لـ 25 فبراير 2009، يتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش. الفصل الخامس: إلزامية إعلام المستهلك:

المادة 17: يجب على كل متدخل أن يعلم المستهلك بكل المعلومات المتعلقة بالمنتج الذي يضعه للاستهلاك بواسطة الوسم أو وضع العلامات أو بأية وسيلة أخرى مناسبة.

- المرسوم التنفيذي رقم 09/ 65 المؤرخ في 11 صفر عام 1430، الموافق لـ 7 فبراير سنة 2009. يحدد الكيفيات الخاصة المتعلقة بالإعلام حول الأسعار المطبقة في بعض قطاعات النشاط أو بعض السلع والخدمات المعنية .

المادة 04: يقصد في مفهوم أحكام هذا المرسوم ما يأتي:

الكيفيات الخاصة المتعلقة بالإعلام حول الأسعار: طرق الإشهار حول الأسعار والتعريفات المتعلقة بالسلع والخدمات التي تعتمد على استعمال وسائل معينة. ولا سيما الدعائم التقنية والتكنولوجية للإشهار والاتصال.

كما تستلزم الطبيعة اللامادية للبيئة الالكترونية قواعد مناسبة كفيلة بتنظيم المبادلات التجارية بإحكام وتضمن إطارا معاملاتي قوامه الثقة والنزاهة، وتتعلق هذه القواعد بالأخص بالتصديق الالكتروني la certification électronique، والتوقيع الالكتروني La signature électronique

والواقع أن تنظيم المشرع لم يأت جملة وإنما تجسد في النصوص القانونية بصفة تدريجية. فالاعتراف بالإثبات الالكتروني سنة 2005 كان بمثابة الخطوة الأولى التي خطاها المشرع في طريقه إلى تنظيم التجارة الالكترونية، ثم تواصلت هذه الجهود سنة 2007 بصور نص تنظيمي يعالج خدمات التصديق الالكتروني، إذ تم:

أ- الإثبات الإلكتروني:

اعترف المشرع الجزائري عند تعديله وتتميمه للقانون المدني بالقانون رقم 05/ 01 المؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1426، الموافق لـ 20 يونيو 2005 بالإثبات الإلكتروني معتمدا في ذلك مبدأ التكافؤ الوظيفي *équivalence fonctionnelle* بينه وبين الإثبات بالكتابة في الشكل العادي على الورق. لكن المادة المذكورة قيدت هذا بتوفر شرطين:

- 1- إمكانية التأكد من هوية الشخص الذي أصدر هذه الكتابة.
- 2- أن تكون هذه الكتابة الالكترونية معدة ومحفوظة في ظروف تضمن سلامتها.

ومن الجدير بالملاحظة أن المشرع تفتن إلى ضرورة تبيان المقصود بالكتابة. حيث نصت المادة 323 مكرر أن الإثبات بالكتابة ينتج: "من تسلسل حروف أو أوصاف أو أية أرقام أو أية علامات أو رموز ذات معنى مفهوم، مهما كانت الوسيلة التي تتضمنها، وكذا طرق إرسالها".

ويلاحظ أن الكتابة الالكترونية، شأنها شأن الكتابة الورقية لا تصلح دليلا للإثبات. فالمادة 327 من القانون المدني صريحة في اشتراط التوقيع. الشيء الذي حمل المشرع إلى قبول التوقيع الإلكتروني ما دام أنه نص في المادة 327 الفقرة الثانية على أنه: "يعتمد التوقيع الإلكتروني وفق الشروط المذكورة في المادة 323 مكرر 1 أعلاه".

ب- خدمات التصديق الإلكتروني:

المرسوم التنفيذي 07/ 162 مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1428 الموافق لـ 10 مايو سنة 2007 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 01 / 123 المؤرخ في 15 صفر 1422 الموافق لـ 9 مايو 2001 والمتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية.

أن الكتابة في الشكل الإلكتروني وحتى في الشكل الورقي لا تكفي دليلا للإثبات ما لم تكن ممضاة من الشخص الذي صدرت عنه. ومنه كان لزاما إيجاد وسيلة تسمح بتوقيع الكتابة

الالكترونية على طريقة لا تدعو مجالا للشك. هذا وإن كان مبدأ الاعتماد بالتوقيع الالكتروني في التشريع الوطني يرجع إلى 2005 فإن تعريفه لم يتم إلا سنة 2007 بمناسبة صدور المرسوم أعلاه. وفي هذا السياق تناول المشرع تعريفين:

1/ التوقيع الالكتروني البسيط: "معطى (جمعه معطيات Données) ينجم عنه استخدام أسلوب عمل يستجيب للشروط المحددة في المادتين 323 مكرر 323 مكرر 1 من القانون المدني". لكن في الحقيقة هذا التعريف ليس محكما.

2/ التوقيع الالكتروني المؤمن: Signature électronique sécurisée فقد تم تعريفه بأنه توقيع الكتروني يفي بثلاثة متطلبات تتمثل فيما يلي:

- أن يكون خاصا بالموقع.
- أن يتم إنشاؤه بوسائل يمكن أن يحتفظ بها الموقع تحت مراقبته الحصرية.
- أن يضمن مع الفعل (الفعل هنا يعني التصرف القانوني) المرتبط به صلة، بحيث يكون كل تعديل لاحق للفعل قابلا للكشف عنه.

ج- المشاريع المستقبلية:

أمام عدم كفاية الأحكام القانونية في مجال التصديق الالكتروني قامت وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال بإعداد مشروع قانون تمهيدي "يتعلق بالمبادلات التجارية الالكترونية" مستعينة في ذلك بقدر كبير من القانون التونسي عدد 83 لسنة 2000 المتعلق بالمبادلات والتجارة الالكترونية.¹⁰

* إن المصالح التي يمكنها أن تتشابه للوصول إلى وضع قانون للتجارة الالكترونية تتمثل في:

1. وزارة التجارة:

- المشاركة في القوانين المرتبطة بحماية المستهلك.
- النصوص التشريعية المتعلقة بالنشاط التجاري تركز على إعلام المستهلك.
- لوضع قانون لنشاط التجارة الالكترونية يجب وضع دفتر الشروط تحدد فيه كل الحقوق والواجبات التي يجب أن يحتويها موقع الويب التجاري. إذ يسلم هذا الدفتر

استحسنانا قبل التسجيل في السجل التجاري للمؤسسات الجديدة وكذا المؤسسات التي سجلت من قبل التي يتمثل نشاطها في البيع عن بعد.

2. وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال: المشاركة في القوانين المتعلقة بالجانب التقني لمواقع الويب (حفظ البيانات التقنية ، حلول تقنية موثوق بها). إذ تشترط التجارة الالكترونية مناداة شرعية للنصوص التالية:

1- التوقيع الالكتروني: la signature électronique

- وضع نصوص تحدد مصداقية وموثوقية البيانات والتقنية والمحتويات الموجودة في المواقع التجارية.

- وضع نصوص تحدد الصفات والخصائص التقنية اللازمة لإنشاء التوقيع الالكتروني.

2 - تجهيز مزود خدمات التصديق الالكترونية: la certification électronique

إذا كان لدى وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال فكرة فتح نشاط مزود خدمة التصديق الالكترونية والتي تثبت صحة وجود المؤسسة الافتراضية التجارية يجب وضع:

- نص المواصفات المتعلقة بممارسة نشاط مزود خدمات التصديق الالكترونية.

- نص يوضح إجراءات الحصول على القبول من مزود خدمات التصديق الالكترونية.

3 - استعمال إمكانيات وخدمات التشفير: Le cryptage

- وضع نص يحدد شروط وإجراءات استخدام وسائل أو خدمات التشفير عبر شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية ، والسعي إلى تطوير الأنشطة المتعلقة بها.

3. وزارة الثقافة: حماية الملكية الفكرية.

4. وزارة الداخلية: محتويات الموقع، حماية وأمن المعلومات.¹¹

ثانيا: مواقع الويب التجاري وآفاق التجارة الالكترونية في الجزائر

هناك أسباب كثيرة جعلت التجارة الالكترونية لا تلاقي حقها في الجزائر ، ولعل أهم هذه الأسباب عدم توافر أساليب الدفع الإلكتروني الآمنة ، و أساليب التسوق المضمونة، ناهيك عن تقنيات التسوق المتطورة التي توفر للمستخدم الجزائري السهولة و المرونة الكافية في التسوق عبر شبكة الانترنت، لكن وبشكل ملفت في هذه السنوات الأخيرة نلاحظ تصاعد وتيرة التأسيس للبوابات الالكترونية المختصة بقضايا التجارة والتبادل. فحسب إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري فعدد المواقع المخصصة للتجارة الالكترونية تشهد ارتفاعا من سنة إلى أخرى وهذا ما يثبت أن الجزائر تخطو خطوات ايجابية نحو إقامة تجارة الكترونية فقد بلغ عدد مواقع التجارة الالكترونية في الجزائر 14 موقع سنة 2009، ثم 16 موقع سنة 2010، ثم 30 موقع سنة 2011¹²، ثم 62 موقع سنة 2012 ووصل إلى 64 موقع سنة 2013.

1- بعض مواقع التجارة الالكترونية في الجزائر:

مع تطور شبكة الانترنت في الجزائر وتعميمها، تطورت استخداماته إذ لوحظ في السنوات الأخيرة ظهور أولى التعاملات التجارية عبر الانترنت، وهذا للاهتمام الكبير من طرف رواد مهندسين في مجال الإعلام الآلي والتجارة الدولية من خريجي الجامعات والمعاهد الجامعية العليا، الذين شرعوا في تطوير هذا المجال ، إذ نجد العديد من المواقع التجارية رغم اختلاف أنواعها:

أ- مواقع ويب إخبارية (الترويج والإعلان)

يمكن أن نصنف مواقع الويب الإخبارية من بين مواقع التجارة الالكترونية رغم أنه لا تتم عبره عملية الشراء، لكن ما دامت هناك إعلانات ومعلومات عن السلع والبضائع والخدمات في هذه المواقع فهذا يعطينا الحق بأن نسميها كذلك.

ب- موقع واد كنيس: www.ouedkniss.com

يعتبر موقع واد كنيس واحد من مواقع التجارة الالكترونية الأكثر شيوعا في الجزائر، تأسست سنة 2006 من قبل 5 أعضاء بقيادة السيد "جمال ديب"، إذ يعتبر ثامن موقع أكثر زيارة في الجزائر حيث يصل المعدل اليومي لزياره 133 000 زائر، كما تتراوح عدد الإعلانات فيه بين 1000 و 1500 إعلان يوميا والتي تتم مجانا، و يعتبره مستخدمي الانترنت الجزائريين من أفضل المواقع حيث صنفته في المرتبة 42.

يتخصص موقع واد كنيس في المبادلات التجارية التي تتم بين الخواص وكذا بعض المؤسسات فهو موقع لقاء بين البائع والمشتري، إذ يعرف بشعار "مسرع المعاملات التجارية". أهم المنتوجات التي تتبادل فيه هي السيارات ثم تليها العقارات ومنتوجات الإعلام الآلي.¹³

ج- موقع دير لافار: www.dirlaffaire.com

موقع دير لافار يقوم على نفس مبدأ موقع واد كنيس، فهو موقع 100% جزائري أنشئ في 20 جوان 2008، يقوم باستقبال وبث عروض الإعلانات مبوبة ومحلية (عقارات، سيارات، أثاث، هواتف، فرص العمل، ملابس، مجوهرات، تربصات...)، كما يمنح فرصة لاختيار وشراء المنتج الأمثل وكذا إتمام الصفقات بكل أمان وسرعة.

د- موقع سوق الجزائر:

موقع سوق الجزائر هو موقع مزاد إلكتروني، تأسس في منتصف 2008 مقره ولاية المسيلة و بدأ نشاطه التجريبي في 2008/08/20 كأول مزاد إلكتروني جزائري على شبكة الانترنت، يوفر خدمة البيع والشراء عبر نظام المزاد باللغتين العربية و الفرنسية، بالإضافة إلى الكثير من الخدمات التي هدفها تطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر. حيث يلعب موقع سوق الجزائر دور الوسيط بين البائع والمشتري، فينظم كافة العمليات اللازمة بينهما مع ضمان توفير الحماية إذ يضمن موقع سوق الجزائر للبائع دفع المشتري لقيمة السلعة قبل أن يستلمها كما يضمن للمشتري ألا يدفع للبائع إلا بعد أن يستلم المشتري سلعته.

هـ- موقعا المسمار وقيديني:

يعد موقعا المسمار ELMISMAR وقيديني GUIDDINI موقعان تجاريان بالجزائر، بدأت برمجتهما من طرف السيد "مراد مشقة" في نهاية سنة 2009، وكان الموقعان على الخط يوم 15 أكتوبر 2010.

* يختص موقع المسمار <http://www.elmismar.com/> بترويج و بيع الكتب عبر الانترنت وكذا نشر الإبداعات بشتى أنواعها، فهو مكتبة افتراضية تنشط بالحظيرة التكنولوجية لسيد عبد الله (*) كمؤسسة مبتدئة مختصة في مجال نشر و بيع الكتب والأقراص المضغوطة عبر الانترنت.

فموقع المسمار هو موقع متكامل للتجارة الإلكترونية، وليس موقع إعلانات مبنية كموقعي واد كنيس ودير لافار، إذ لديه كل طرق الدفع العصرية و الأمانة عبر شبكة الانترنت و لديه أيضا كل الحلول لإيصال السلع و الخدمات لطالبيها سواء في الجزائر أو خارجها.

* موقع قيديني <http://www.guiddini.com/> هو موقع لترويج و بيع مختلف المنتجات عبر الانترنت ، فهو بمثابة مؤسسة تجارية افتراضية تنشط بالحظيرة التكنولوجية لسيدي عبد الله، تسميته مستنبطة من كلمة "Guide" أي بمعنى دُلّني.

- تجسد مشروع موقع قيديني guiddini بين السيد م مشقة ولونساج ANSEJ "الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب" تحت عنوان نشاط رئيسي يتمثل في وكالة إشهار واتصالات، ونشاط ثاني فرعي وهو جديد يتمثل في البيع بالتجزئة لكل أنواع المنتجات عبر المراسلة والهاتف والانترنت. ومن ضمن طرق الدفع التي يعتمد عليها موقع المسمار وقيديني:

الطريقة الأولى: عبر موقع البايال:

الذي يحتوي على أعلى نظم التشفير و إخفاء البيانات حيث تملك مؤسسة المسمار وقيديني حساب تجاري محترف مفعّل فيه، بواسطته تستقبل أموال المشتريين في البايال. حيث يقوم المشتري بدفع ثمن المشتريات بحسابه المفعّل بالبايال.

الطريقة الثانية: عن طريق mandat ccp أو virement bancaire

عند اختيار هذه الطريقة يوجه المشتري مباشرة إلى صفحة لملاً بياناته الشخصية وعنوان الشحن وعند التأكيد تظهر له رسالة فيها رقم الحساب البنكي و البريدي CCP.

يقوم المشتري بدفع قيمة السلعة و الشحن في مركز البريد و يرسل نسخة عبر الفاكس أو صورة لها عبر السكاكنا إلى الموقع elmismar@hotmail.fr أو mourad_officiel@hotmail.com ليتلقى إشارة بإرسال طلبه إلى عنوانه.

الطريقة الثالثة: الدفع ببطاقة العربون قيديني :

تسعى مؤسسة المسمار وقيديني بالعمل على إصدار "بطاقة الرصيد الافتراضي" فهي بصدد تطويرها، حيث ستباع في الأكشاك ولدى موزعين في الجزائر فقط لأنها تعمل مع الدفع عند الاستلام.

هذه البطاقات تشبه بطاقات الدفع المسبق للهاتف النقال تحوي على أرقام مخفية وراء طبقة سوداء تحك لتظهر الأرقام الـ 15 يضعها المشتري في الخانة المخصصة والمكتوبة REMARQUE SUR LA COMMANDE.

ثالثا: تحديات التجارة الالكترونية في الجزائر وسبل علاجها:

أ- تحديات التجارة الالكترونية في الجزائر:

إن سبب تأخر الجزائر في تطبيق المعاملات التجارية بصفة الكترونية، وتخلفها في كل ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات راجع لعدة أسباب من أهمها :

1- انخفاض الوعي بأهمية عقد الصفقات التجارية إلكترونيا من حيث أنها توفر الوقت و تشمل كل الأسواق و المستهلكين المحتملين في العالم .

2- عدم توفر عنصري السرية و الأمان : و نقص الثقة بالأطراف الأخرى المتعاملة في التجارة الإلكترونية و هذا يرجع إلى عدم تحكم الجزائر في استخدام تكنولوجيا الاتصال و شبكة الانترنت .

3- ضعف تدفق شبكة الاتصالات : و هذا الضعف يعيق المستخدمين و يضعف وقتهم و هذا المشكل يندرج أيضا في الصعوبات التي تواجهها الجزائر في التحكم في شبكة الاتصالات وتكنولوجياها.

4- عدم وجود القوانين و القواعد المنظمة : فغياب القوانين و القواعد المنظمة ينقص الثقة في استخدام الشبكة لغرض التجارة الإلكترونية .

5- قلة استخدام بطاقات الائتمان : إن استخدام بطاقات الائتمان في الجزائر لم يلقى قبولا و ثقة شاملين و بالتالي قلة استخدامها و تفضيل الجزائريين استخدام وسائل الدفع التقليدية وهذا من الأسباب التي تعوق استخدام التجارة الإلكترونية .

6- قلة عدد المواقع باللغة العربية : وهو سبب من أسباب عدم اتجاه الجزائر وكذا الوطن العربي إلى التجارة الإلكترونية، فبالتالي عدم وجود مواقع باللغة القومية يشكل عائقا بالأخص أمام المستهلك في القيام بالإطلاع على ما هو معروض على الشبكة إذا فرضنا أن الشركات تقوم

باستخدام متخصصين يجيدون لغات أخرى غير اللغة العربية و بالتالي تتمكن الشركات من التعامل بسهولة لكن المستهلك لا يمكنه إلا الاعتماد على إمكانياته الخاصة .

ب- الحلول المقترحة لتبني التجارة الالكترونية في الجزائر:

لقيام التجارة الالكترونية في الجزائر لابد من إقامة بنية تحتية، وإتباع إستراتيجية شاملة وهادفة للوصول إلى الهدف المرجو، ومن بين الحلول المقترحة لتبني التجارة الالكترونية وتعظيم عائدات المؤسسات نذكر ما يلي:

- إرفاق وتعزيز البنى التحتية وتعميم النفاذ إلى تكنولوجيايات الإعلام والاتصال بإجراءات ملموسة في مجال التكوين وتطوير الكفاءات البشرية من أجل تعميم استعمال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال وضمان تملكها على جميع المستويات.

- تلقين تكنولوجيا الإعلام والاتصال لجميع الفئات الاجتماعية، وإعادة النظر في برامج التعليم ابتداء من المدارس الابتدائية وصولا إلى معاهد التعليم العالي والتكوين المهني في مجال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال.

- الزيادة بقدر معتبر من عدد المواقع التجارية ومحلات الانترنت، وإعطائها فرصة لإبراز مهاراتها، كموقع قيديني وواد كنيس... ، والتسيير الفعال لاسم النطاق dz.

- الاستثمارات في كل ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتعزيز الشراكة التي تجلب المنافع للدولة الجزائرية واستغلال تجارب الدول المتقدمة، ومحاولة استنباط حلول مناسبة.

- تشجيع الشباب الذي يملك القدرات التقنية والذكاء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال كما هو الحال في الحظيرة التكنولوجية لسيدي عبد الله.

- التخلص من الأنماط الإدارية التقليدية وتعويضها بالأساليب الحديثة التي تعتمد أساسا على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: ولكي نتمكن من ذلك عليها:

* استخدام الانترنت كشبكة داخلية خاصة بالمؤسسة تمكن العاملين من الاتصال ببعضهم البعض والوصول إلى المعلومات، كما تسمح لهم بالاستفادة من الخدمات التي توفرها الانترنت، مع الفرق في كون هذه الخدمات تتم على مستوى المؤسسة.

* استخدام الانترنت كشبكة خارجية خاصة بالمؤسسة مفتوحة بطريقة آمنة على شركاء وموردي وزائن المؤسسة. كما يمكن استخدامها كمنبر آمن إلى انترنت المؤسسة من قبل العاملين بالمؤسسة والمتواجدين بالفروع المختلفة والذين هم خارج جدران المقر والفروع.

* استخدام برمجيات التجارة الالكترونية بتوفير موقع ويب تجاري يسمح بالقيام بمختلف التبادلات التجارية عبر الانترنت بين المؤسسة والمؤسسات الأخرى وبين المؤسسة وزائنها.

- تسريع وتطوير وتخفيض تكاليف خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لفائدة: المواطنين والشركات والإدارات الأخرى وهذا ما يمثل الهدف الأساسي والكامل لمشروع الجزائر الالكترونية 2013.

- وضع إطار قانوني تنظيمي ملائم ومتميز خاص بكل ما يتعلق بالتجارة الالكترونية. وإعداد وتفعيل تنظيم خاص بالمبادلات الالكترونية وبالمصادقة عليها. وهذا لحماية المعطيات الشخصية لضمان سرية وسلامة المعلومات الخاصة بالمشتري والشركات، وحصر استعمالها في الإدارات المؤهلة فقط.

- تطوير المنظومة البنكية بحيث تكون منظومة الكترونية، وكذا توفير أنظمة الحماية الالكترونية لتجنب الاختراقات والقرصنة من طرف الهاكرز.

- وضع إستراتيجية مدروسة لتقبل التجارة الالكترونية من قبل الأفراد، وتوسيع استخدام البطاقات الالكترونية على كامل الإدارات العمومية والإدارات الخاصة.

- تخفيض الرسوم الجمركية على تكنولوجيا المعلومات المستوردة لیتاح لمعظم فئات المجتمع من الحصول عليها.

الخاتمة:

من خلال دراستنا لواقع وتحديات التجارة الالكترونية في الجزائر نستخلص أنه لا يمكن القول أن التجارة الالكترونية غير موجودة في الجزائر، رغم أن استخداماتها بدائية جدا، خاصة إذا ما قارناها بالدول المتقدمة إذ يمكن تلخيص النتائج التالية:

- وضعت الجزائر منذ سنة 2009 في كنف وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال MPTIC إستراتيجية ذات أهداف نوعية وكمية محددة بوضوح لتشكيل اقتصاد بديل للموارد النفطية، والمتمثلة في إستراتيجية "الجزائر الالكترونية 2013"، والهدف الرئيسي منها هو تسريع وتطوير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لفائدة: المواطنين والشركات والإدارات .

- يتصف الجانب القانوني للتجارة الالكترونية في الجزائر بوجود فراغ تشريعي إلا أنه يمكن أن نحكم على أن التشريعات السارية حاليًا في الجزائر توفر جزء كبير من البنية التشريعية للتجارة الإلكترونية ويمكن اعتبارها كمقدمات تفسح المجال لنشوء وتطبيق التجارة الالكترونية.

- نلاحظ أن الخدمات المصرفية الإلكترونية في الجزائر متطورة من الجانب التقني إلا أن هذه الأخيرة مازالت بعيدة عن الاستخدامات الاقتصادية والتجارية السائدة في الجزائر.

- إن انتشار التجارة الالكترونية مرتبطة ارتباطا وثيقا بانتشار استخدام الانترنت الذي لا يلقى حسن الاستعمال من طرف مستخدميه، إذ أن أغلب مستخدميه يلجئون إلى الانترنت لغايات سلبية لا تعود بالفائدة.

- مواقع التجارة الالكترونية الناشطة تتبع طريقة الدفع عند التسليم و لم تصل بعد إلى المستوى الثاني و المتمثل في الدفع الفوري الإلكتروني و الذي يسمح بتنفيذ المعاملات المالية و التحويلات النقدية على شبكة الانترنت بين الشركات فيما بينها و بين الأفراد و الشركات.

- هناك العديد من المواقع الناشئة في مجال التجارة الالكترونية، هذا ما يوحي بالتفاؤل بوجود مستقبل للتجارة الالكترونية في الجزائر، من بين هذه المواقع نجد مؤسسة قيديني، المسمار، سوق الجزائر للمزادات...الخ.

الهوامش والمراجع

¹: United Nations Conference on Trade And Development , **UNCTAD B2C E-COMMERCE INDEX 2016** , UNCTAD Technical Notes on ICT for, N 07. P P 21 , 24.

²: مرصد سوق الهاتف الثابت في الجزائر/ سنة 2015، تقرير سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية arpt، ص ص 2، 4.

³: مرصد سوق الهاتفية النقالة في الجزائر/ سنة 2015، تقرير سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية arpt، ص ص 2، 4.

⁴: الموقع، <http://www.startimes.com/f.aspx?t=26399136>، تاريخ الإطلاع (2016/10/25).

⁵: مرزوق عاشور، معموري صورية، ملخص مداخلت تحت عنوان عصرنة القطاع المالي والمصرفي وواقع الخدمات البنكية الالكترونية بالجزائر، جامعة حسنية بن بوعلي، 2008، ص 08.

⁶: عابدة عيبر بلعبيدي، واقع تحديث أنظمة الدفع في الجزائر وأثره على المنظومة المصرفية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 317.

⁷: نعمون وهاب، النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية واستراتيجية البنوك، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة قلمة، ص 281.

⁸: **Le paiement électronique peine à faire recette**,

http://www.elwatan.com/economie/le-paiement-electronique-peine-a-faire-recette-04-04-2011-118995_111.php visité le 04/04/2011

⁹: Samir Tazaïrt, **MONETIQUE ET COMMERCE EN LIGNE**, journal IT MAG, du 2 au 8 mars 2011, N°207.p 07.

(*) **EPay**: مؤسسة من نوع SARL ، منشأة طبقا لقوانين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تحمل رقم التسجيل الجبائي: 001116098273931، مسجلة في السجل التجاري تحت رقم: 11B0982739-00/16، ومقرها في 25 شارع طرابلس، حسين داي، الجزائر.

(**) **محمد حمزة**: مؤسس مشروع EPay ، درس الإعلام الآلي، بدأ منذ 2003 في التخطيط لإنشاء موقع ويب يتم عبره تسوية المعاملات التجارية، أي عملية الدفع التي كانت من قبل غير ممكنة.

(***) باي بال (PayPal): وسيط مالي آمن للدفع عبر الإنترنت، فهو موقع ويب تجاري يسمح للمستخدم بتحويل المال عبر الإنترنت والبريد الإلكتروني لعناوين مختلفة. كما يمكن للمستخدم إرسال المال المرسل إليه إلى الآخرين أو تحويله لحساب المصرف. ينفذ موقع باي بال عمليات الدفع لمواقع البيع، ومزادات الإنترنت، وغير ذلك. في أكتوبر 2002 أصبح موقع باي بال شركة تابعة بالكامل لإي باي (eBay) يقع مقر الشركة في كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية.

: بسعي محمد توفيق، مداخلة "التجارة الالكترونية من الجانب القانوني"، الملتقى الدولي للإدارة الالكترونية، مجلس الأمة، 2010، ص 11، 15.¹⁰

: معلومات مقدمة من وزارة التجارة.¹¹

¹² : Nassima BENRABRAB , marché du e-commerce en Algerie, Journal l'eco n° 61 du 01 au 15 Mars 2013.

¹³ : Ahmed GASMIA, Ouedkniss.com ; La belle histoire de l'eBay algérien, N'TIC magazine.N°47du Septembre 2010. P 38,39.

(*) : الحظيرة التكنولوجية لسيدى عبد الله L'Agence Nationale de Promotion et de Développement

des Parcs Technologiques (A.N.P.T) ، تأسست وفق المرسوم التنفيذي رقم 04-91 بتاريخ 24 مارس 2004 الموافق لـ صفر 1425، وبدأت نشاطها في جانفي 2007، فهي مؤسسة ذات طابع صناعي تجاري (E.P.I.C) تابعة لوزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال (M.P.T.I.C)، والحظيرة التكنولوجية هي فضاء للبحث يركز على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، يجمع بين مختلف الشركاء الاستراتيجيين من مؤسسات خاصة وعمومية ومراكز التعليم والتكوين ومعاهد البحث والتطوير والمجموعات المختصة بدراسة السوق... بهدف بناء مجتمع المعلومات وتسريع توجيه الجزائر نحو الاقتصاد المعرفي من خلال التقارب والتفاعل بين هؤلاء الشركاء. إذ تتمثل أهدافها في:

- خلق مساحة ديناميكية للترحيب بشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، تتمتع ببنية تحتية عالية التقنية high-tech .

- إنشاء "مخبر" لتسهيل الابتكار من خلال الجمع بين الشركاء الاستراتيجيين مثل الشركات الخاصة والمرافق العامة للبحث والتطوير، ووكالات التسويق والحاضنة.

- خلق منطقة تعمل على جذب المستثمرين الأجانب وتسهيل نقل التكنولوجيا.